كلمة التحرير

المنهج وما وراء المنهج: قولٌ على قولٍ

ثمَّة مقاربة مألوفة لدى الباحثين ترى أنَّ المنهج يتصف بالموضوعية والحياد وعدم التّحيُّز، على أساس أنّه إجراءات عملية يَتَوسَّلُ بها الباحث إلى قصده وغايته، فهو بهذا المفهوم يشبه أدوات البناء التي يتصرَّف بها البنّاء، وفق التصميم الذي يضعه المهندس، ليتقيد به البنَّاء عند التنفيذ. فإذا كان التصميم يعبّر عن درجة من الانتماء لِهُويَّة ثقافية، والاستمداد من إرث حضاري معين، ومن ثَمَّ فهو يتّصف بالتحيّز، فإنَّ مواد البناء تبقي هي نفسُها مهما كان التصميم، ومن ثَمَّ فهي موضوعية حيادية غير متحيزة. وعلى هذا الأساس ترفض هذه المقاربة أن يوصف المنهج بأي وصف يحيل إلى عقيدة دينية، أو مذهب فكري، أو دائرة حضارية، فلا يقال منهج إسلامي، أو فلسفي، أو غربي!

وفي الجدل حول هذا الموضوع، يَرِدُ الحديث عن مناهج تَتَلبَّس بالتحيز بصورة لا يتطرق إليها الشك، من مثل المنهج الذي وظَّفه كثيرٌ من المستشرقين في دراسة التاريخ الإسلامي مثلاً، أو المنهج الذي يوظفه المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية في دراسة قضايا العالم الإسلامي المعاصر، وغير ذلك من الأمثلة. وفي الرد على هذه المقولة، يقال إننا لا نتحدث في هذه الحالة عن المنهج وإنما نتحدث عما يطلق عليه "ما قبل المنهج" أو "ما بعد المنهج"، أو "ما وراء المنهج"، إلخ، وذلك تعبيراً عن العقيدة المذهبية أو المرجعية الفكرية التي ينتسب إليها الباحث وتُشكِّل قناعاته، ومن ثم ينتقل الجدل إلى التمييز بين المنهج والمذهب.

ويبدو أنَّ المفردات اللغوية التي تستعمل في هذا الجدل تؤثر في اتجاهات الجدل ونتائجه. فلننظر مثلاً إلى تشبيه المنهج بالطريق بدلاً من مواد البناء، لا سيما أنَّ الدلالة التي تعطيها معاجم اللغة، ومواقع ألفاظ المنهج والمنهاج والنهج في الاستعمال تجعلها إشارة مباشرة إلى الطريقة التي يُتَوَسَّل بها للوصول إلى الهدف المنشود. فإذا انتقلنا إلى التمثل العملي (المادي) للسير في الطريق، كما فعلنا بتصور علاقة مواد البناء بالتصميم الهندسي، فإنَّ للسير في الطريق نقطةَ بداية، ونقطةَ نهاية، وخطَّ سير له اتجاه محدد، وعندها سيكون السؤال عن مدى تأثير كلٍّ من نقطة البدء في المسير ونقطة الانتهاء

واتجاه خط السير، على فعل السير، وعلمية الانتقال نفسها! حيث يصعب أن نتخيل الطريق في هذه الحالة مستقلاً عن أي من العناصر الثلاثة المشار إليها؛ أي إنَّ المنهج لا يكون مستقلاً عن حالة الباحث أو المفكر الذي يستخدم المنهج وأهداف ذلك الباحث أو المفكر.

ثم إنَّ الجدل يمكن أن ينتقل من الحديث عن مفهوم المنهج بوصفه طريقاً أو وسيلة، إلى الحديث عن المنهج من مرجعية نظرية (فلسفية)، وعندها يصبح الموضوع أقرب إلى علم المنهجية methodology، أكثر مما هو حديث عن المنهج method. وفي هذه الحالة ندخل في مستوى آخر من الجدل، ينظر في التراتبية بين دوائر الانتماء المعرفية التي ينتسب إليها علم المنهجية، ولا سيما علم المعرفة epistemology، وعلم الوجود Ontology. فالمنهجية هي علم فرعي من علم المعرفة (نظرية المعرفة أو فلسفة العلم)، وعلم المعرفة هو علم فرعي يُدرس ضمن مبحث الوجود، ومبحث الوجود في الفلسفة يتضمن الإجابة عن الأسئلة النهائية حول الخالق، والخلق، وغاية وجود الإنسان ومصيره، واكتسابه للمعرفة، والقيم التي تحكم سلوكه، إلخ، وهو ما أصبح يطلق عليه في كثير من الكتابات "رؤية العالم: world view".[١]

وإذا أُخذ بالاعتبار هذا المستوى الفلسفي من الحديث عن المنهج والمنهجية، فإنّه يصبح من الملائم التمييز بين منهجية التفكير، ومنهجية البحث وما تتطلبة من أدوات وإجراءات، في العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، من جهة، والمرجعيات الفلسفية التي ينطلق منها الباحثون ويختارون ما يناسبها من الأدوات والإجراءات، من جهة أخرى.

وفي هذا المجال نتذكر المعارك الفكرية التي دارت ولا تزال تدور حول التمييز بين المرجعيات الفلسفية التي تحكم مناهج البحث الكمي ومناهج البحث الكيفي، وأطلق عليها حروب النماذج المعرفية paradigm wars. والنموذج المعرفي وفقاً لما استعمله توماس كون هو رؤية العالم أو نظام الاعتقاد الذي يحكم عمل الباحث. وقد يوجد في

[١] يمكن للرغبين في مزيد من التوضيح والتفصيل حول المنهج والمنهجية والمفاهيم ذات الصلة، مراجعة كتاب:
– ملكاوي، فتحي. **منهجية التكامل المعرفي: أساسيات في المنهجية الإسلامية**، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠١١م.

ساحة البحث نموذجان معرفيان يسود استعمال أحدهما نظراً لما يقدمه من نتائج، رغم أن الباحثين يلاحظون بأنه يعاني من بعض جوانب القصور، فيظهر في الساحة نموذج معرفي آخر يحاول معالجة هذه المشكلات، وقد يبدأ بإظهار نتائج أفضل من الأول، فيجري استخدامه بالتدريج، حتى يصبح هو السائد، ويحل محلَّ النموذج المعرفي الأول.

ومن المعروف أنّ مناهج البحث التجريبي التي مارسها العلماء في ميادين العلوم الطبيعية (الطريقة العلمية أو منهج البحث العلمي) قد نجحت على نطاق واسع في اكتشاف كثير من القوانين والنظريات والتطبيقات العملية، ولذلك بدأ الباحثون في العلوم الاجتماعية والسلوكية يستخدمون هذا المنهج التجريبي في البحث منذ مطلع القرن العشرين، وقد أطلق على هذا المنهج اسم المنهج الكميّ نظراً لاعتماده على القياس الكمي للظواهر والخصائص المدروسة، وتنظيم البيانات في جداول وتحليلها بأدوات واختبارات إحصائية. وبمرور الوقت أخذ الباحثون يكتشفون أن نجاح هذا المنهج في العلوم الطبيعية لا يعني بالضرورة نجاحه في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وأخذوا يلاحظون أنَّ الظاهرة الإنسانية والاجتماعية ظاهرة أكثر تعقيداً، وأقل قدرة على الضبط التجريبي، إلى الحد الذي لا بدّ من تطوير مناهج بحثية جديدة. وبالفعل تطورت مناهج بحثية تعتمد الدراسة المعمقة للظاهرة عن طريق الرصد والملاحظة للمدة الزمنية اللازمة، والمقابلات المعمقة، وتحليل التسجيلات والوثائق، إلخ، مما ينتج بيانات كيفية تتصف بدرجة أعلى في الصدق مما تنتجه الأساليب والأدوات المستخدمة في البحث الكمي.

ولا ننسى في هذا المقام أن تحديد الأساليب والأدوات البحثية التي تكون أكثر ملاءمة من غيرها، يتأثر بصورة مباشرة بعدد من العوامل، منها طبيعة المشكلة البحثية والهدف من البحث وسؤاله الرئيسي، ونوعية البيانات اللازمة للإجابة عنه، وتفاصيل الموقف البحثي، زماناً ومكاناً وحالاً، والقرار الذي سوف يتخذ في ضوء نتائج البحث، وغير ذلك من العوامل. ومع ذلك فإنَّ هذه العوامل نفسها يمكن أن تشتبك مع الافتراضات النظرية الكامنة وراء المشروع البحثي، والتصورات المسبقة التي يحملها الباحث عن موضوع البحث، والتحيزات التي يحملها البحث بوعي أو دون وعي، وغير ذلك من المؤثرات التي تسمى في مصطلحات البحث: "مهددات الصدق الداخلي ومهددات

الصدق الخارجي"، وهي مؤثرات نالت اهتمام العلماء والباحثين في مناهج البحث لتطوير إجراءات لمعالجتها.

وقد وجد الباحثون أنَّ المنهج البحثي الكمي يعتمد على رؤية فلسفية سميت بالنموذج المعرفي الوضعي، وأن المنهج البحث الكيفي يعتمد على رؤية فلسفية أخرى سميت بالنموذج المعرفي البنائي. وأن "جدلية الكمي والكيفي في البحث" أخذت من الباحثين كثيراً من الجهد في المؤتمرات وتقارير البحوث والكتب الأكاديمية، وأخذت تسميات تشير إلى درجات متفاوتة من حِدَّة الجدل، مثل النماذج المعرفية المتنافسة competing paradigms،[٢] أو الصدام بين النماذج المعرفية clash of paradigms،[٣] أو حرب النماذج المعرفية paradigms wars،[٤] أو غير ذلك من التسميات. وقد استخدمت هذه المصطلحات في مراجع شملت علوماً مختلفة من التربية وعلم النفس والاقتصاد والعلاقات الدولية، إلخ. كما كانت ميادين المنافسة والصدام والحرب في قضايا مفاهيمية مهمة مثل طبيعة الحقيقة، والعلاقة السببية.

ولبيان عمق الاختلاف في المرجعية الفلسفية بين النموذجين الوضعي والبنائي، يمكن أن نشير إلى بعض الافتراضات التي تكمن خلف كل منهما؛ فالنموذج المعرفي الوضعي positivist paradigm، الذي يستند إليه منهج البحث الكمي، يفترض أن الحقيقة واحدة، وأن المعرفة مستقلة تماماً عن الشخص العارف، وأن منهج البحث لا يحمل بُعْداً قيمياً، وأن من الممكن تعميم نتائج البحث عبر الزمن والسياق، وأنَّ ثمة أسباباً تسبق النتائج أو تصاحبها. وقد طور الفلاسفة الوضعيون في النصف الثاني من القرن العشرين تعديلات على هذه الصورة الصلبة من الوضعية، سميت بالفلسفة ما بعد الوضعية postpositivism، لا سيما بعد النقد الشديد الذي وُجِّه إلى الوضعية المنطقية بعد الحرب العالمية الثانية.

---

[2] Peercy, Chavanne. *Local Leadership in Democratic Transition: Competing Paradigms in International Peace building*, Palgrave Macmillan, 2013

[3] Maiava, Susan L. A *Clash of Paradigms: Intervention, Response and Development in the South Pacific*, Ashgate Pub Ltd, 2001.

[4] Woodhouse, Mark. *Paradigm Wars: Worldviews for a New Age*, Frog Books, 1996.

وفي المقابل فإنَّ الافتراضات النظرية للنموذج المعرفي البنائي —الذي يستند إليه المنهج الكيفي– يفترض أن الحقيقة هي ما يبْنِيه فهْمُنا لها، وأنَّ مناهج البحث تتأثر بقيم الباحث، وأن نتائج البحث تتأثر بالنظرية أو الفرضية أو الإطار المرجعي الذي يستعمله الباحث.

إننا لا نجد مسوغاً لأن نحصر مفهوم المنهج في الطريقة أو العملية الإجرائية التي تتضمن الأدوات والوسائل المادية للبحث، ومن ثَمَّ نميل إلى القول إن المنهج يجب أن يتصف بالموضوعية والحياد، والاستقلال عن الأفكار والمعتقدات. ذلك أن منهج التفكير لا بدّ أن يحكم منهج البحث، فالبحث –في نهاية المطاف– جهد بشري عقلي وعملي، يستهدف الوصول إلى حل مشكلة، أو الإجابة عن سؤال، أو تطوير ممارسة، إلخ، والتفكير يسبق البحث عند وضع خطته، ويرافقه أثناء التنفيذ، ويتبعه بعد الوصول إلى النتائج. ولو استحضرنا مناهج التفكير لأدركنا صعوبة الحديث عن الموضوعية والحياد والاستقلال. فالمنهج بوصفه طريقة في التفكير، وطريقة في التفكير حول عمليات التفكير، وهي عمليات تتضمن الاستدلال العقلي من استقراء واستنتاج وتحليل وتركيب،... ولو استحضرنا خطوات العمل العلمي في التعامل مع القضية البحثية المعروضة، من وصف وتفسير وتنبؤ وتحكم، فإننا سنجد خطوات يزيد فيها احتمال الموضوعية والحيادية مثل الوصف الكيفي والكمي الذي يستخدام أدوات بحثية محددة يتم الانتباه إلى ضرورة اتصافها بالصدق والثبات والموضوعية، ولكننا عندما نأتي إلى التفسير فإننا سنجد أن احتمال توفر الموضوعية والحيادية، يكون أقل بكثير مما قد نجده في الخطوة الأولى.

ولنأخذ على ذلك مثلاً علم التاريخ فهناك المؤرخ الذي يدوِّن الأحداث كما وقعت، وهو في ذلك ربما يُضَمِّنُ تدوينه لها وصفاً موضوعياً دقيقاً، لكنه في الوقت نفسه قد يختار أحداثاً فيدوِّنُها أو يُدّوِّن جوانب منها، ويعرض عن أحداث أخرى فلا يدونها، أو يكتفي بجوانب من الحدث دون جوانب أخرى. وربما يكتشف عالم التاريخ بعض الثغرات في التدوين التاريخي. أما عندما نأتي إلى تفسير التاريخ، فلن يكون من الصعب اكتشاف الخلفية المذهبية (الإيديولوجية) لمن يضع نظريات في تفسير التاريخ. وهل نستطيع أن ننسى أن التفسير الوضعي للتاريخ الذي يدعي العلمية والموضوعية والحياد، قد أنجزته مدارس منهجية متنوعة كان منها المثالية عند جورج هيجل، والماركسية عند كارل ماركس

والتطورية البيولوجية عن أوزفلد شبنجلر، والحضارية عن أرنولد تُوينْبي؟! أليس هذا هو ما أشار إليه كثير من الباحثين في مسألة عجز مناهج البحث في العلوم الاجتماعية عن الوصول إلى ما تبنّوه من "انتماء مخلص ومطلق لمفهوم العقل باعتباره مجموعة من القواعد الضرورية والكافية من أجل معرفة المواد الاجتماعية والتعريف بها...لكن شيئاً من هذا لم يحدث، فبغض النظر عن الرأي المُعْلَن طبق كل عالِم اجتماع العقل العلمي بطريقة خاصة جداً به."[٥]؟!

ولنأخذ مثلاً آخر. في تفسيره لظاهرة عدم قيام الباحثين العرب بإنجاز دراسات مفصلة وشاملة عن المناهج الكيفية في البحث، يقترح أحد الباحثين العرب سبباً من الأسباب المحتملة، وهو: "أن ثقافة علم الاجتماع الأمريكى ومناهجه هى التي سادت في جامعاتنا، وكانت السبب في ذلك العقم المعرفي والمنهجى الذي نلاحظه في مؤسساتنا العلمية."[٦]

وكان يُتوقع من الباحث الكريم أن يؤكد خطورة استيراد الثقافة المنهجية الأمريكية، ويدعو إلى اعتماد ما لدى العرب من مرجعيات ذاتية؛ مرجعيات تتنزّل في واقع المجتمع العربي ومشكلاته وحاجاته، وتستفيد من السقف المعرفي المعاصر الذي بَنَتْهُ الأمم الأخرى، بدلاً من السقوط في الاستلاب الكامل لصالح مصادر مستوردة، والاستهلاك الرخيص لمناهج الفكر مثل استهلاك سائر الأشياء المادية المستوردة. ويتأكد هذا التوقع حين نجد الباحث قد أقام النكير كذلك على المنهج الوضعى الذي طوره أوجست كونت في فرنسا، ووصف الباحث ذلك المنهج بأنه قضى على الفكر بدلاً من إصلاحه حين دعا إلى اعتماد منهج العلوم الطبيعية في دراسة علم الاجتماع.

لكن المفاجأة هى أن الباحث نفسه الذي يرفض استيراد كل من الفكر المنهجى الأمريكى المعاصر، والفكر المنهجى الفرنسى المتوارث من عصر التنوير، يستورد الفكر المنهجى الألماني، ولذلك نجده يقول: "فإذا كانت المنهجية الوضعية قد ذهبت في معاداتها للفكر اللاهوتي والميتافيزيقي إلى حد رفضها لكل ما هو فكري، ولفلسفة عصر التنوير

---

[٥] بوسينو، جيوفاني. **نقد المعرفة في علم الاجتماع**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٥م، ص٢٣٤.

[٦] عرابي، عبد القادر عبد الله. **المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية**، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٧م، ص٩.

ومشاريعه المتعلقة بالإنسان وحريته، من خلال دراستها لعالم الأشياء بدلاً من عالم الإنسان، فإنَّ الفكر الألماني ذا النزعة الفلسفية التاريخية، هو الذي تصدّى للمشروع الوضعي. ولعل السبب يكمن هنا في أن الفلسفة في ألمانية كانت هي حاملة لواء التنوير والتغير. الثورة في فرنسة، والفلسفة أو العقل في ألمانية هما النقيضان. لقد أنجز العقل في ألمانية، ما أنجزته الثورة في فرنسة. من هنا نستطيع التعميم بأن الفكر الألماني على اختلاف مشاربه، وعلى مدى القرنين التاسع عشر والعشرين قد رفض الوضعية الكونتية، وقدم رؤى منهجية بديلة."[٧]

كيف يمكن تفسير هذه النمط من الفكر؟! إذا علمنا أنّ الباحث العربي الكريم قد تخرج في جامعة ألمانية؟ وإذا علمنا أنّ باحثاً عربياً آخر مارس هذه القطيعة مع هويته الفكرية العربية لصالح الفكر الفرنسي، كونه تخرج في جامعة فرنسية؟ وباحثاً عربياً ثالثاً فعل الشيء نفسه عندما تخرج في جامعة أمريكية؟!

لماذا يقبل مثل هؤلاء هذا الهوان، حين يرون انتسابهم لأمة، أو تاريخ، عبئاً يثقل كاهلهم، فيخلعون عقولهم وقلوبهم من هذا النَّسَب، ويلبسون ثوب الهوان. ورحم الله أبا الطيب حين قال: من يَهُنْ يَسْهُلِ الهَوَانُ عَلَيهِ!

يتضمن هذا العدد بحوثاً تتصل بالمنهجية؛ إذ جاء البحث الأول بعنوان "المبادئ العامة للفكر الأصول–فقهي الإسلامي في تعامله مع النص" للدكتور أيمن صالح. وقام فيه المؤلف باستقراء منهجي للمبادئ الكُليّة التي حكمت علم أصول الفقه الإسلامي في تعامله مع النص الديني؛ إذ يمكن عدّها المعالم الرئيسة لمنهج الأصوليين في التّعامل مع النّص، مِمَّا يمكِّن من إلقاء نظرةٍ إجماليّة عامّة على الفلسفة الأصوليّة في تصوّرها لمنهجيّة تلقي النّص والوصول إلى مكامنه.

وكشفت الدكتوره سعاد كوريم في بحثها الموسوم بـ"إشكالات الفصل والوصل بين المنهجية والمذهبية في الفكر الإسلامي: الإشكال المفهومي نموذجاً" عن العلاقة الجدلية بين المنهج والمذهب، وصعوبة تحديد مواضع الفصل والوصل بين المنهجية والمذهبية. وحاولت المؤلفة أن تستقرئ لفظ المنهج والمذهب في سياقاتهما المتنوعة: اللغوية

[٧] المرجع السابق، ص١٨–١٩.

والاصطلاحية، كاشفة عن أوجه الائتلاف والاختلاف بين معانيهما؛ استناداً إلى مؤشرات عدة. ولفتت الانتباه إلى بعض مفاتيح البحث في الإشكال المفهومي، وقدمت دراسة نموذجية لإحدى صوره، وأبرزت أهمية المقاربة الشمولية لكل بُعْدٍ من أبعاد كل صورة، في ضوء بقية أبعاد الصورة نفسها وفي ضوء أبعاد بقية الصور.

وسعى البحث الموسوم بـ"نحو صياغة الأصول النظرية للحسبة العلمية في الإسلام: دراسة في المفهوم وتطبيقاته" للدكتور صالح بن طاهر مشوش والدكتور طارق لعجال، إلى تحديد مفهوم "الحسبة العلمية"، وإبراز مبادئها الخاصة، ومجالاتها، ووسائلها، ومعالمها، وبعض تدابيرها. واعتمد البحث على قراءة نصوص مؤلفات الحسبة التي تخصّ مجالات العلم ومؤسساته وتحليلها، ثُمَّ استخراج جملة من التصورات، والضوابط، والقواعد العملية، ونماذج في إدارة المؤسسات العلمية، وفق منظومة الحسبة العلمية.

وقام الدكتور بليل عبد الكريم في بحثه المعنون بـ"مسألة تزاحم الأحكام في تقييم الشخصيات لدى ابن تيمية" بتحقيق القول عند توارد الخيرين أو ازدحام الشرين في زمن واحد لمسألة معيّنة. متخذاً من فقه ابن تيمية أنموذجاً في التعامل مع هذه المسألة. وتتبع مسألة تزاحم الأحكام من حيث مفهومها، وعلاقتها ببعض القواعد الشرعية المتصلة بالمنفعة والمضرّة والمصلحة والمفسدة إلخ، ذاكراً صوراً للتعارض في الأحكام لا سيما فيما يتصل بتقييم الشخصيات الإسلامية.

وتضمن العدد كذلك مراجعتين؛ كانت الأولى لكتاب: "الحضارة الإسلامية: أسباب الانحطاط والحاجة إلى الإصلاح"، تأليف: الدكتور محمد عمر شابرا، وقدمها الدكتور عبد الله عطا عمر؛ أما المراجعة الثانية فكانت لكتاب: "الفلسفة في الفكر الإسلامي: قراءة منهجية ومعرفية"، تحرير: الدكتور رائد جميل عكاشة وآخرون، وقدمها الدكتور عيسى ربيح أمين.

واحتوى العدد على تقرير لمؤتمر: الإعلام المعاصر في الرؤية الحضارية.

وفي العدد منتقيات لبعض المؤلفات الحديثة المتصلة ببحوث العدد ضمن باب عروض مختصرة.

والله ولي التوفيق.